Distr.: General
26 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية
الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية:
التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء
على الفقر، والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة
الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

الرجاء إعادة استعمال الورق

181213 181213 13-57390 X (A)

البيان

تهيئة عالم يتسنى فيه للطفل الازدهار من خلال التمكين للأسر والمجتمعات المحلية

يمكن القول بأن القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية هما أعظم تحديين يواجهان البشرية اليوم. إذ يتسم الفقر بتعدد أبعاده، وهناك فئات اجتماعية تتحمل أكبر من غيرها أعباء العواقب الناشئة عنه. من ثم فإن التمكين للناس كافة (لا سيما الفئات الاجتماعية المهمشة) من خلال إشراكهم إشراكاً تاماً في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو الضمانة الكفيلة باتباع نهج إزاء القضاء على الفقر يكون الناس محوراً.

وتعترف منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة التمكين بأنه مدى قدرة الطفل الواحد أو الأم الواحدة أو الأسرة الواحدة على الانعتاق من براثن الفقر والتغلب على الظروف المحيطة. ونحن نعتقد أننا بتهيئة الظروف التي تتيح لكل طفل الازدهار نكون قد خطونا الخطوة الحاسمة الأولى صوب بناء الأساس اللازم لتوفير مجتمع ينعم بالعدالة والتكافؤ، وتُتاح فيه أمام جميع الأطفال الفرصة الكفيلة بأن يحققوا كامل إمكاناتهم في الحياة.

إن منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة هي أكبر منظمة غير حكومية تركز جهودها على الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، وعلى الأسر التي تحيط بها الأخطار، ولديها اقتناع بأنه يتعين علينا كفالة ترسيخ بنية الأسر بحيث يتسنى لها أن توفر الرعاية السليمة لأبنائها، والتمكين للمجتمعات المحلية بحيث تستطيع تزويد الأسر كافة بشبكات الدعم الاجتماعي المتينة.

نحو عالم يتسنى فيه للطفل الازدهار

إن العالم الذي يستطيع فيه الطفل أن يزدهر هو ذلك العالم التي يحصل فيه الأطفال كافة على الفرص المتكافئة في الحياة، والفرصة التي تتيح لهم بلوغ كامل قدراتهم. وفي ظل عالم كهذا، يجري التمكين للأسر بحيث تستطيع أن تقدم الرعاية السليمة لأبنائها. والرعاية السليمة ليست مجرد توفير الحاجات الأساسية، إذ إنها تشمل توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية، والتغذية الصحية، والصرف الصحي، والإسكان، وتكفل أن ينشأ كل طفل في أحضان بيئة أسرية توفر له الحماية، حيث تمثل تلك البيئة عنصراً عظيماً الأهمية من عناصر نمائهم الشخصي. ومن ثم يتسنى للأطفال في عالم كهذا النمو بحيث يصبحون أفراداً بالغين

واثقين من أنفسهم ومعتمدين على ذاتهم ومشاركين في مجتمعاتهم، وباستطاعتهم، لدى إتاحة تلك الفرص أمامهم، كسر قيود الفقر والتباين.

وفي ظل غياب الرعاية السليمة، يكون الأطفال بوجه خاص عرضة للمخاطر. إذ إنهم يواجهون أخطارا متزايدة تتمثل في التهميش والوصم والاستبعاد والعنف وسوء المعاملة والإيذاء. وتقل بالنسبة لهم إمكانية التمتع بالصحة أو الالتحاق بالمدارس، ونادرا ما تتوافر أمامهم في مرحلة الشباب فرص العمل المتكافئة، أو الفرصة لأن يعيشوا عيشة لائقة تمكنهم من تكوين أسرة يعيشون في كنفها. بل والأكثر من ذلك هو أن الأطفال الذين ينشأون في غياب الرعاية السليمة غالبا ما ينقلون ذات الظروف إلى الأجيال المقبلة، مما يفضي إلى ترسيخ جذور الفقر والتباين، بل وحتى تفاقمهما.

توطيد بنیان الأسر بحيث تستطيع توفير الرعاية السليمة

حيث إن منظمة القري الدولية لإنقاذ الطفولة اكتسبت خبرة على مدار ما يزيد على ٦٠ عاما في مجال توطيد بنیان الأسر، فإن المنظمة ترى أن الحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل هما من أكثر الآليات ضرورة في توطيد بنیان الأسر بحيث تستطيع توفير الرعاية السليمة لأبنائها. إذ تتيح هاتان الآليتان للأسر الوفاء بمسؤولياتها تجاه أبنائها، والحيلولة دون تفكك الأسرة، والمساعدة على كفالة أن ينشأ الأطفال في أحضان بنیان أسري يوفر الحماية لهم.

إن الحماية الاجتماعية تضمن أمان الحصول على الدخل الأساسي في شكل تحويلات اجتماعية، وإمكانية الحصول بشكل شامل على الخدمات الاجتماعية الضرورية بأسعار زهيدة. كما تكفل الحماية الاجتماعية أن تكون الأسر، بصرف النظر عن الظروف المحيطة بها، قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية لها ولأبنائها، وإزالة العوائق التي تحول دون قيام تلك الأسر بإقامة علاقات إيجابية ومستقرة وحانية مع أبنائهم.

ويتعين تهيئة تدابير الحماية الاجتماعية التي تدعم حقا أسر الفئات الضعيفة بحيث تتلاءم مع التنوع في احتياجات تلك الأسر. إذ إن بعض الأسر قد تكون في حاجة إلى معونة طارئة في الأجل القصير، من قبيل سلال الأغذية، ومياه الشرب الآمنة، أو الملاجئ المؤقتة. وقد تتطلب أسر أخرى دعما اجتماعيا طويل الأجل، أو خطط رعاية الطفل، أو المشورة القانونية، أو خدمات تسجيل المواليد، أو تدريب الوالدين على تربية الأطفال، أو خدمات دور الحضانة، أو الموارد المالية للمساعدة على بدء مشروع تجاري، أو الدعم اللازم للحصول على عمل، أو التعليم، أو خدمات الرعاية الصحية داخل المجتمع المحلي. وهناك عوائق ماثلة بوجه خاص أمام الأمهات، والمسنين القائمين برعاية الأطفال، والمعاقين القائمين بتلك

الرعاية وتحد من قدراتهم، الأمر الذي يجعل من المهم للغاية أن تشملهم أيضا بشكل مباشر تدابير الحماية الاجتماعية.

أمثلة على الممارسات الجيدة: نهج متنوع تجاه توطيد بنیان الأسرة في مالاوي

ما زال الفقر في مالاوي مشكلة مزمنة واسعة الانتشار. فخلال عام ٢٠٠٩ كان حوالي نسبة ٧٤ في المائة من السكان يعيشون بدخل دون حد الفقر وهو ١,٢٥ دولار يوميا، وكان ما يزيد على ٧٠ في المائة من الأطفال يعانون من عواقب سوء التغذية.

ومنذ عام ٢٠٠٢ ما برحت منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة تدير برنامجا يرمي إلى توطيد بنیان الأسرة في ليلونغوي، حيث تعمل المنظمة على الوفاء بشتى احتياجات الأسر في المنطقة. ومن خلال البرنامج يجري تزويد الأسر التي لديها أراض زراعية بالموارد اللازمة من قبييل البذور والأسمدة والماشية، كي تكون تلك الموارد بمثابة غذاء ومصدر للدخل. كما تم أيضا توفير الأراضي اللازمة لإقامة الحدائق العامة، التي تتولى إدارتها لجان التنمية القروية، وتتلقى الأسر الدعم الذي يمكنها من تنويع مصادر الدخل. وجرى توزيع صناديق الأغذية الشهرية لصالح الأطفال، كإجراء تكميلي على الأجل القصير، حيث وفر ذلك رعاية حوالي ٦٠٠ ١ طفل شهريا عام ٢٠٠٤. ويتلقى أيضا أطفال المدارس اللوازم الدراسية والأزياء الرسمية.

وأقامت أيضا منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة شراكات مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع بغية توفير العيادات الصحية المتنقلة، مما وفر إمكانية حصول الأسر على الرعاية الصحية الجيدة التي بدونها لم يكن في استطاعة تلك الأسر الحصول عليها نظرا إلى ارتفاع التكلفة أو بعد المسافة.

ويكمن عنصر نجاح ذلك البرنامج في تنوع الدعم الذي قدمته منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة إلى الأطفال والأسر والمجتمع المحلي. ويتوافر أمام الأسر حل مستدام يساعدها على تخطي ما تواجهه من صعاب على الأجل الطويل، وذلك من خلال شتى أنواع المعونة المباشرة المقدمة إلى الأطفال، والدعم المقدم إلى أسرهم للوفاء باحتياجات تلك الأسر وتوفير إمكانية حصولها على الخدمات الأساسية.

ورغم أن توفير الأمان في الدخل من خلال الحماية الاجتماعية هو عنصر حيوي بالنسبة لأسر الفئات الضعيفة، فإن إمكانية الحصول على فرص العمل أو مصدر مستدام للدخل، خصوصا بالنسبة للأمهات، يكتسب نفس القدر من الأهمية ويتيح لم شمل الأسر وكفالة تقديم الرعاية الجيدة. ويعني ذلك أكثر من مجرد دعم معيلي الأسر في سعيهم إلى الحصول على عمل. إذ يستتبع ذلك معاونة الوالدين والقائمين برعاية الأطفال على اكتساب

المهارات المهنية التي تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، أو تشجيعهم على إقامة مشاريع تجارية صغيرة الحجم. وينبغي استكمال ذلك بالتدريب على المهارات الاجتماعية الكفيلة بتحسين الصلاحية للعمل، والحث على الانخراط في العمل الحر.

وعلاوة على ذلك، يتعين أيضا أن تفضي الظروف المحيطة بالأسرة إلى إمكانية حصول الوالدين على عمل. ويحتاج الوالدان إلى وجود عدد كاف من دور الحضانه، بحيث يمكنهم ترك أطفالهم في رعايتها أثناء وجودهم في العمل. وهم بحاجة أيضا إلى الحصول على فرص العمل بشكل متكافئ في سوق العمل، وإلى الحصول على القروض البالغة الصغر، أو قروض بلا فوائد بغية دخول سوق العمل الحر. وينبغي ضمان حصول الوالدين والقائمين برعاية الأطفال على الأجر اللائق وظروف العمل المنصفة، خصوصا بالنظر إلى أنهم غالبا ما يعملون في أعمال مؤقتة أو خارج القطاع الرسمي.

التمكين للمجتمعات المحلية كي تدعم الأسر

إن تزويد الأسر بما تحتاجه من حماية ودعم بحيث يتسنى لها توفير الرعاية السليمة لأبنائها يستلزم التمكين للمجتمعات. مما يتيح لها بناء شبكات الدعم الاجتماعي. إذ إن المجتمعات المحلية القوية تكون مهياً على أفضل وجه لأن تتولى تنظيم ذاتها والتصدي لما تواجهه من تحديات. وتمتلك تلك المجتمعات أفضل وسيلة للتعرف على المشاكل التي تؤثر في مواطنيها، ويكون بوسعها العثور على حلول مهياً خصيصا لدعم الأسر والأطفال.

وبوسع ممثلي المجتمعات المحلية حشد جهود أسرها وأفرادها. وهم مهياًون لتنسيق أعمال جهات تقديم الخدمات، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، التي تقدم خدمات متخصصة في شتى المناطق، وذلك بهدف تقليل الازدواجية في الخدمات إلى أقل حد ممكن، وكفالة معرفة الأسر بآماكن الحصول على تلك الخدمات.

وختاما، تستطيع المجتمعات المحلية، لدى تمكينها من توفير الخدمات الاجتماعية للأطفال والأسر، امتلاك زمام الخدمات والمشاكل، وحشد جهود الأسر باعتبارها شريكة في الجهود وليس مجرد متلقية للمعونة، وإيجاد حلول مستدامة لما تواجهه تلك المجتمعات من تحديات.

الوسيلة الكفيلة بالمضي قدما

جرى الإقرار في اتفاقية حقوق الطفل بأن الطفل ينبغي أن ينشأ في بيئة أسرية وفي جو من السعادة والحب والتفاهم كي يتمكن من تطوير شخصيته بشكل كامل ومتوائم.

ولدى منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة اقتناع بأنه يتعين لتحقيق ذلك أن يحصل جميع الأطفال والشباب على حقهم في تلقي الرعاية السليمة. ونحن نعتقد أنه يتعين التمكين للأسر والمجتمعات المحلية بحيث يتسنى لها تزويد أطفالها بالرعاية السليمة. إن تدابير الحماية الاجتماعية السليمة وتوفير فرص العمل بشكل متكافئ يمكن الأسر والمجتمعات المحلية من الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه أطفالها.

ونحن ندعو متخذي القرارات إلى أن يكفلوا أن توفر التشريعات والسياسات، على النحو الملائم والكافي، الدعم للأسر كي يتسنى لها توفير الرعاية السليمة، وذلك من خلال تدابير الحماية الاجتماعية وفرص العمل، وأن تضمن، علاوة على ذلك، التمكين للمجتمعات المحلية كي تتمكن من تقوية شبكات الدعم الاجتماعي التابعة لها.

لقد آن الأوان لأن تضع العناصر المؤثرة على كل من الصعيد الدولي والوطني والمحلي خلافاتها جانبا وأن تنسق الجهود التي تكفل تكافؤ الجميع في الحصول على فرص العمل. حينئذ فقط يكون بوسعنا أن نأمل في القضاء على الفقر وإقامة مجتمع يسوده العدل والتكافؤ ويتسنى فيه للأطفال الازدهار.